



إشكالية التناقض بين الريع النفطي والتنمية المستدامة في العراق

أ.م.د. عامر جميل عبد الحسين

أ.م. مانع حبش الطعمة

المستخلص

الأقتصاد العراقي كان ولا يزال يعاني من العديد من المشاكل التنموية المزمنة ، ومع ان العديد من تلك المشاكل قد شخصت منذ امد بعيد الا ان السلطات الحاكمة قد عجزت عن حلها ، بل لقد تجذر بعضها وبات اكثر تعقيداً.

وكان الأعتقاد السائد ومنذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي بأن الريع النفطي وماسيوفره من موارد مالية ضخمة سيسهل انجاز عملية اقتصادية واجتماعية متميزة ، املاً في الوصول في نهاية المطاف الى تنمية مستدامة تضمن المحافظة على الموارد الطبيعية في البلد وتنميتها مع بلوغ مستوى لائقاً لمعيشة افراد المجتمع سواء للاجيال الحالية ام المستقبلية.

ولكن مع الاسف فإن النتائج العملية التي اسفرت عنها مسيرة التنمية في العراق وحتى الان لم تحقق اي انجاز ناجح ومهم في هذا المجال ، ومن هنا حق لنا ان نتساءل : هل ما اطلقه العديد من الباحثين على الدول النامية (والمعتمدة اساساً على الريع النفطية) بلعنة الموارد . صحيح وهل تصدق هذه اللعنة على الأقتصاد العراقي ؟ وهل يصدق مانسب لكثير من الاقطار النامية المنتجة للنفط الخام بالمرض الهولندي؟ وهل فعلاً اصيب الأقتصاد العراقي بهذا المرض؟ وهل كان بالامكان تلافي هذا المرض؟ كيف ولماذا؟ وهل فعلاً كان هناك تناقضاً بين وفرة الموارد الناجمة عن تصدير النفط الخام وعملية التنمية المستدامة في العراق؟ كيف حصل هذا؟ وهل فعلاً كان هناك تناقضاً بين الديمقراطية وتوفر الايرادات المالية الضخمة للحكومة وجعلها حكومات ديكتاتورية ؟ وهل يصدق كل هذا على الحكومات العراقية المتعاقبة؟

ثم لماذا لم يمتد اثر القطاع الاستخراجي النفطي الى القطاعات الاقتصادية الأخرى؟

وماذا بشأن السياسات النفطية التي اتخذتها الحكومة الحالية (2014) بما يسمى بتراخيص الانتاج ، وهل هي سياسة نفطية سنؤدي الى اصلاح الخلل في الأقتصاد العراقي؟ وهل ان الهدف المطلوب بلوغه هو زيادة انتاج النفط وزيادة الموارد المالية ام العمل على تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية لبلوغ التنمية المستدامة ، وبمعنى هل مشكلتنا الحالية انخفاض كميات النفط الخام المستخرج ، ام كيفية انشاء صناعات نفطية متكاملة ومتشابكة مع القطاعات الانتاجية الأخرى؟ كل هذه الامور وغيرها تشكل اهدافاً لهذا البحث.....

Abstract

Iraqi economy was, and still is, suffering from many permanent developmental problems. And though a lot of problems were diagnosed so far, the governing authorities failed to solve them. Some of these problems became rooted and more complicated.

The prevailing thought since the mid 1950s of the last century was that oil income , and the huge financial resources , will facilitate accomplishing a unique economical and social process , with the hope of reaching sustainable natural



من القرن الماضي الأمر الذي يمكن معه أن نتساءل هل فعلاً أصيب العراق في حينها بما يسمى (بالمرض الهولندي)؟ وهل يصدق هذا المصطلح على الاقتصاد العراقي ؟ وهل كان بالإمكان تلافي هذا المرض ؟ ولماذا؟ كما أن العديد من الباحثين الذين تناولوا بالبحث عدداً من الدول النامية المنتجة للنفط قد توصلوا إلى أن الايراد النفطي وفر مورداً سهلاً للحكومات مما جعل منها منساقاً على تبني عملية ريعية مع تحولها إلى حكومة تسلطية لا تشعر بحاجتها إلى رضا الناس، فإنفردت بالسلطة وتحولت إلى حكومات دكتاتورية وتلك هي سمة لعنة الموارد . فهل يصدق كل هذا على الحكومات العراقية المتعاقبة ؟ وهل هناك فعلاً تناقضاً بين الربيع النفطي والديمقراطية ؟

ثمة سؤال آخر يرد إلى الذهن في هذا الصدد وهو لماذا لم يمتد أثر القطاع الاستخراجي النفطي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى؟ ولماذا بات القطاع النفطي عاملاً مشوّهاً للهيكل الإقتصادي بدلاً من أن يكون عاملاً مساعداً لتتشابك النشاطات الاقتصادية مع كافة النشاطات الإنتاجية النفطية الإستخراجية وغير النفطية؟ وبخاصة قطاعات الصناعة التحويلية والزراعية والخدمية والتشييد والبناء وغيرها من النشاطات الإنتاجية والخدمية مما يفضي إلى تقليل الإعتماد على إستخراج النفط و تصديره ؟ ثم ماذا بشأن السياسة النفطية التي أتخذتها الحكومة الحالية وبما سُمي (بعقود تراخيص الإنتاج) وهل هي سياسة نفطية ستؤدي إلى إصلاح الخلل في الإقتصاد العراقي ؟ وهل أن الهدف المطلوب الآن تحقيقه هو زيادة الموارد النفطية أم تحقيق معدلات نمو لتحقيق التنمية المستدامة ؟ وهل أن مشكلتنا الحالية هي إنخفاض كميات النفط المنتجة ، أم كيفية قيام صناعات نفطية متشابكة مع بعضها ؟ وهل أن ترك سياسة إنتاج النفط بيد الشركات الأجنبية هي سياسة أقتصادية سليمة ؟ كل هذه القضايا وغيرها كثير سنحاول التصدي لها في هذا البحث مع الأخذ بالأعتبار طبيعة البحوث التي تقتضي الإيجاز وبما ينسجم وطبيعة البحوث العملية .

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

الربيع النفطي وما نسب اليه من مشاكل كلعنة الموارد أو المرض الهولندي أو نشوء الحكومات التسلطية ، هل يمكن إعدام كل هذه النعوت على جميع الدول النامية المنتجة للنفط أم أن يتم دراسة كل حالة بشكل منفرد ؟ وهل أن تلك المثالب غير قابلة للعلاج قبل وقوعها ؟

ثانياً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى أمورٍ عديدة نُؤشر منها :

- 1 - بيان فيما إذا كان الربيع النفطي عاملاً مساعداً لتعديل الهيكل الاقتصادي في العراق أم أن العكس هو الذي تحقق ولماذا ؟
- 2 - إختبار ما نسب للربيع النفطي من مثالب في العديد من الدول النامية (كلعنة الموارد النفطية) و (المرض الهولندي) في ضوء واقع التجربة في العراق.
- 3 - إبراز مفهوم الدول الريعية وسمات الاقتصاد الريعي في ضوء تجربة التنمية في العراق .



4 - بيان ماهية الاستراتيجية التي اتبعتها الحكومة فيما سُمي بعقود التراخيص ؟ وهل هي استراتيجية الهدف منها إصلاح الخلل في مسيرة التنمية في العراق أم أن العكس هو الذي سيحصل؟ وبشكل عام فأن من أهداف البحث هو الإجابة عن كل الأسئلة التي وردت في المقدمة .

ثالثاً: فرضية البحث

المشاكل التنموية المزمنة التي يعاني الاقتصاد العراقي منها كان المؤمل أن يستفاد من الموارد الريعية الهائلة التي وفرها قطاع إستخراج النفط الخام في معالجة تلك المشاكل .

رابعاً: خطة البحث

بعد المقدمة تناول البحث مبحثين كان الأول منهما يتعلق بمفاهيم الريع والدول الريعية مع بيان خصائص أو سمات الاقتصاد الريعي مع شرح موجز للمفاهيم التي رافقت الاقتصاد الريعي كلعنة الموارد والمرض الهولندي.

أما المبحث الثاني فقد تناول دور السياستين الاقتصادية والنفطية في التنمية للفترة من 1950 - 1990 ثم السياسة النفطية بعد عام 2003 وأنهى البحث بخاتمة تضمنت بعض النتائج والمقترحات.

المبحث الأول - في معنى الريع والدول الريعية

1 - 1 مفهوم الريع

يعد الاقتصادي الكلاسيكي (ريكاردو) من أول الاقتصاديين الذين تناولوا مسألة الريع بالبحث ، مركزاً على الريع الزراعي ، و وفقاً لنظريته فأن الريع هو الدخل الذي تحققه الأرض الزراعية الحدية نظراً لما تتمتع به من خصوبة ، فهذا الريع هو دخل المالك المتحقق من ميزة الأرض التي يمتلكها (David Ricardo , 1809).

أو هو الدخل الاضافي من الارض الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية أو استخدام نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الارض الحدية المستعملة لنفس الغرض ، أي بما يتجاوز الكلفة ، عند تساوي عنصر الانتاج من عمل ورأس مال فأن الارض الاخصب من الحدية تنتج غلة أكبر من الارض الاقل خصوبةً ، لو أستعمل نفس المدخلات من بذور و أسمدة وعمل ومياه ، فأن الارض الحدية تغطي الكلفة و دون الحدية لا تغطي ، والدخل الناجم من الارض الاخصب من الحدية هو الريع .

ودون الدخول في التفاصيل ، فأن الذي يعنينا في هذا البحث هو ليس الريع الزراعي و إنما هو الريع النفطي و الذي يتحقق من بيع النفط الخام ، والذي يعد قبل استخراجه كسلعة حرة ، كلفتها قبل الإستخراج صفرأً ، وعندما يبذل جهداً بشري في إستخراجه و من ثم إستغلاله يصبح عائداً مالياً للمالك ، تترتب عليه نتائج تنموية ، ايجابية أو سلبية على وفق السياسات التنموية والنفطية التي تعتمدها الحكومة .

ومن المناسب هنا إعطاء مفهوم للريع النفطي ، أو الاقتصاد الريعي النفطي ومعايير تحوله الى اقتصاد منتج كما يلي (صبري زاير السعدي ، 2009 ، ص 43) :-

هو الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من انتاج النفط (أو الغاز) المملوك كلياً (الطاقات الانتاجية و الاحتياطية) للدولة . وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير أسهم قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع اسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي



السبعينات من القرن الماضي) وانحدرت نحو الديكتاتورية ، لا يههما اقامة نظام ديمقراطي
تعددي .

هذه السمات هي في الواقع ميول يملئها تصور الحكومة انها تملك استقلالاً مالياً ، وانها هي المستخدم
الاكبر والمستثمر و المتحكم بمصير البلاد والعباد .

ان هذه الحالة رافقت الاقتصاد العراقي، بمعنى الاعتماد الكلي على الريع ، سواء قبل عام 2003 أو بعده
، و لا زال حتى الوقت الحالي ، وهذا ما جعل بعض الاقتصاديين يصف الريع النفطي بـ (لعنة الموارد)
أي تحول تلك الموارد من نعمة للبلاد فأصبحت نقمة مع ما رافقها من ظاهرة اخرى سميت بـ(المرض
الهولندي) ، وهو ما سيتم الاشارة اليه باختصار تام كونها طرحت كأسئلة في مقدمة البحث .

1 - 4 : في معنى لعنة الموارد النفطية

النتائج التنموية التي اسفرت عنها مسيرة أغلب الدول النفطية جعل الاقتصاديين منذ مطلع الخمسينيات من
القرن العشرين يبدون خشيتهم من الاقتصادات التي تهيمن عليها الموارد الطبيعية ، وبخاصة النفط ، وما
ينجم من ذلك من تعثر في مسيرة التطور الاقتصادي للبلاد .

أما منابع هذه الخشية :في الخمسينيات كانت الخشية تقوم على أساس التبادل غير المتكافئ للتجارة
الخارجية بين دول المركز (المتقدمة) والأطراف (الدول النامية) ، أي بين السلع الصناعية و سلع الموارد
الأولية (Professor Pual Steven).

أما في سبعينيات القرن الفائت فأن المخاوف كانت من الفشل الاقتصادي لبلدان الموارد الطبيعية صارت
تحال الى تأثير الصدمات النفطية على البلدان المصدرة للنفط.

بعد ذلك صارت المخاوف في الثمانينات تدور حول ما سمي بالمرض الهولندي .

وأخيراً فان الخوف من فشل بلدان الموارد النفطية في تحقيق التنمية تركز على تأثير الايرادات النفطية
على سلوك الحكومات النفطية نفسها وعلى النقيض من هذه المخاوف كان اعتقاد البعض هو ان هذه
الموارد الطبيعية ستوفر عوائد مالية يفترض انها تستخدم في عملية انجاز التنمية . وبخاصة ان كثيراً من
اصحاب نظريات النمو الاقتصادي كانوا يرون ان القيد على عملية التنمية هو ضيق السوق وان هذه
الموارد هي الحل لهذه القضية (نظرية النمو المتوازن لنريكسه ، روزنتشتاين وكذلك اصحاب نظرية الدفعة
الكبيرة) Big Bush .

الواقع العملي للدول الريعية النفطية اظهر انه يسير بالاتجاه المعاكس لتلك الآراء فالبلدان التي تتوفر فيها
موارد طبيعية وفيرة تعثرت في ادائها الاقتصادي بالمقارنة مع جيرانها الاقفر بالموارد، ومنذ تلك اللحظة بدأ
تعبير لعنة الموارد الطبيعية يغزو الادب الاقتصادي (Op ,cit , P229) .

ان فرضية لعنة الموارد تفيد ان ثروة الموارد الطبيعية بدل ان تعزز النمو والتنمية ، اصبحت سبباً للركود
الاقتصادي والحروب والنزاعات الاهلية ، والاستهلاك البذخي ، اضافة الى انتشار الفساد .

في العراق ومنذ السبعينيات مثلاً ، أن الريع النفطي استخدم لتمويل القمع السياسي والعدوان العسكري ،
ونهب الدولة ، والانفاق البذخي ، كما في حالة بناء القصور الرئاسية ، وتحويل حسابات مصرفية اجنبية
بأسماء شخصية وغير ذلك كثير. أليس كل هذا يشكل نقمة أم نعمة ؟



كان الأول منها أنه (سيؤدي الى الحماية من حدوث الظاهرة الاقتصادية المعروفة بالمرض الهولندي ، وتلك الظاهرة تحدث عندما يؤدي استغلال مصدر طبيعي مثل النفط الى التأثير سلباً على التصنيع) (استراتيجية التنمية الوطنية NDS, 2006) وهذا يؤكد التصور على ان الاقتصاد العراقي قد عانى من هذه الظاهرة بسبب القطاع النفطي . فهل فعلاً حدث هذا ؟

ان مفهوم المرض الهولندي يبين كيف ان العائدات الوفيرة والمتأتية من تصدير سلعة أولية يرفع من القيمة الفعلية مما يؤثر على القدرة التنافسية للسلع التصديرية الاخرى . و أن القطاعات الأكثر معاناة هي قطاع الصناعة التحويلية والزراعة ، وأن إستمرار المرض الهولندي يحفز النمو المرتفع و لكن المشوه في الغالب للخدمات والنقل وغيرها من نشاطات اللاتبادل حيث يحبط في الوقت نفسه التصنيع والزراعة .

والمرض الهولندي يبلغ أشده حين يقترن بعوائق أخرى تعترض النشاط الانتاجي بعيد المدى المتمركز على استثمار موارد ناضبة .

كما أن هذا المصطلح طرح على أثر استخدام ما سمي بـ(لعنة الموارد) والتي أشرنا اليها في الفقرة السابقة. اذ ربطت الابعاد الاقتصادية لتلك اللعنة بما أسموه بـ (المرض الهولندي) والذي يؤدي الى رفع سعر العملة بسبب تدفق العوائد الكبيرة الى البلاد نتيجة ازدهار الموارد الطبيعية .

وأشرنا بأن هذه الزيادة في قيمة العملة تضعف القدرة التنافسية لقطاع الصناعة والزراعة فتؤدي الى فقدان فرص العمالة فيها بسبب انتقال العمالة الى قطاع الموارد الطبيعية بسبب ارتفاع الاجور فيه إلا أن هذا القطاع لم يعوض عن فقدان فرص العمل كونه يعتمد على كثافة رأس المال .

كما استخدم هذا المصطلح لوصف كل المصاعب الاقتصادية الملازمة لتصدير الموارد . أما علمياً فأن المرض الهولندي يصف المفعول المزوج لأثنين من العوامل ينتجان عن فورة الموارد (مايكل روست ، مصدر سابق ، ص 77):-

العامل الأول هو ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الناشئ عن الارتفاع الكبير في الصادرات . و العامل الثاني هو ميل قطاع الموارد المزدهر الى اجتذاب رأس المال والعمل اليه فيبيعهما عن الصناعة التحويلية والزراعة مما يرفع تكاليف الانتاج فيها .

ويتظافر هذان العاملان ليؤديا الى تدهور صادرات البضائع الزراعية وبضائع الصناعة التحويلية ، والى تضخم كلفة السلع والخدمات التي لا يمكن استيرادها (قطاع السلع التي لا يمكن مبادلتها عبر التجارة) (Non Tradition) .

في الواقع أن المرض الهولندي الآن أقل شيوعاً في الدول النامية و أسهل علاجاً عما كان يظن في السابق ، فالمرض الهولندي يفترض و كأن الاقتصاد في حالة استخدام كامل للعمالة ، ولهذا فأن سحب الأيدي العاملة من القطاعات الزراعية والصناعية سيؤدي الى نقص العمالة فيها مما يؤدي الى ارتفاع الأجور ، وبالتالي ارتفاع كلفة الانتاج مما يصعب عليها المنافسة في التصدير .



ايرادات النفط ، بالإضافة الى ما قيمته 40 مليون دينار قروضاً خارجية . بينما كان مصدر تمويل البرنامج الثالث و الرابع هو الايرادات النفطية المتوقعة حينئذٍ (جريدة الوقائع الرسمية ، قوانين متفرقة). ان الانجازات التي تحققت خلال فترة مجلس الاعمار والمتمثلة في اقامة عدد من مشاريع التنمية الاساسية في القطاع الزراعي وبناء السدود ، وتشبيد العديد من الطرق والأبنية المختلفة ، انما تمثل انجازات مهمة بقياسات تلك الفترة .

كما ان الاهمية الكبيرة الاخرى لتلك الانجازات تمثلت في تحقيق نسبة من الانجازات النفطية لتمويل مشاريع التنمية ، وجعلها خارج ميزانية الدولة وهذا يسجل ايجابياً لفترة العهد الملكي . وباعتقادنا ان هذا التوجه كان صائباً ، و أفضل من جميع ما عملته الحكومات اللاحقة ، والتي جعلت من الايرادات النفطية مصدراً لتمويل نفقاتها العامة (الميزانية العامة) تتصرف فيها بالكيفية التي تخدم أغراضها.

كما ان توجه مجلس الاعمار لإقامة عدد من المشاريع الاساسية في القطاع الزراعي، وتشبيد عدد من الطرق والجسور والمباني الحكومية كالمدارس و المستشفيات ، انما تقع ضمن مفهوم التنمية المستدامة - مع ان هذا المصطلح لم يكن مستخدماً بع دفي ذلك الوقت - لكن مثل هذا التوجه من شأنه المحافظة على الموارد الطبيعية وتميئها و كذلك حماية البيئة ، وتلك اجراءات تتسجم تماماً مع مفهوم التنمية المستدامة.

ان الميزة التي تفردت بها حكومات العهد الملكي ، بتخصيص جزء من الريع النفطي لأغراض التنمية ، وجزء أقل لميزانيتها العامة بالإضافة الى توجيه استثماراتها بما يخدم البنى الاساسية والمحافظة على البيئة ، هو توجه لو استمر العمليه لما تعثرت عملية التنمية ، ولما وقع الاقتصاد في التناقض بين الريع النفطي والتنمية المستدامة .

ومن الجدير بالذكر الاشارة الى أن فترة العهد الملكي انتهت في 14 تموز 1958 بالثورة ضد النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري في العراق وخلال المدة التي تلت الثورة لم تحدث امور مهمة تتعلق بسياسة التنمية وانما حدثت بعض الاحداث نذكر منها:

صدور قانون الاصلاح الزراعي رقم 30 في 1958/9/30 ، ولسنا بصدد تقويم آثاره السلبية أو الايجابية كما صدر قرار مهم آخر هو قانون تعيين مناطق الاستثمار للشركات الاجنبية للنفط في 1961/12/12 و كانت له ابعاد سياسية واقتصادية كبيرة عكست اهمية الايرادات النفطية ، وطبيعة العلاقات غير الودية بسبب التضارب بين مصالح الحكومة العراقية ومصالح الشركات الأجنبية ، علماً بان هذا القانون خلق متاعب و ضغوط سياسية خارجية بسبب هذه السياسة النفطية و التي كان من نتائجها الانقلاب العسكري على حكومة عبد الكريم قاسم في 8 شباط 1963 .

المهم ان الفترة لغاية 1968 كانت غير مستقرة . ولهذا لا يمكن ان يشار الى اي انجازات تنموية كما ان قرارات التأميم التي صدرت عام 1964 لم يكن دافعها اقتصادي ، بل سياسي كان الهدف اقامة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة في حينها . المهم أن تلك التأميمات كان لها دور سلبي على الاقتصاد الوطني .



انتهت تلك المدة بالانقلاب في عام 1968 ومنذ ذلك التاريخ وحتى سقوط النظام في 2003 ، تسلم حزب البعث القيادة ، وهو ما سنتناوله في الفقرة التالية.

جهود التنمية خلال الفترة الممتدة من 1970 - 1980 وما بعدها:

2 - 2 : التجربة خلال المدة 1970-1988

مع اهمية دراسة التجربة على مدى العقود الخمس والنصف الماضية الا ان فترة السبعينات وما تلاها كانت تتميز بوجود الفعل المؤثر على الريع لعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية العامة ولكون تلك المدة استغرقت فترة ليس بالقصيرة ، لهذا فقد نجم عنها واقعا يمكن تقييمه . ولهذا فان دراستنا للسياسة الاقتصادية والنفطية لهذه المدة سيكون اشبه ما يكون بالتقييم وليس بتحليل الخطط الاقتصادية .

اولا :- منذ بداية السبعينات لم يعد ضروريا للسلطة الحاكمة في العراق في حينه البحث عن فائض اقتصادي ومالي من عمل المواطنين او من مشاريع الدولة غير النفطية ، فالريع النفطي بدأ يوفر لها القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية والامنية ولتتصرف بها بما يضمن لها البقاء في الحكم واستمراره . فلقد تغيرت مصادر الدخل والثروة الرئيسية في المجتمع العراقي وحل الريع النفطي محل فوائض الانتاج الزراعي والصناعي والخدمي ، واصبحت السلطة الحاكمة مصدر الاقتصاد والسياسة والعدالة الاجتماعية معا . وتجدرت الحالة خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط في عام 1973 . وهكذا اخذت السلطة الحاكمة تشعر بانها ليست بحاجة الى وجود دور فعال للمواطنين ، ودون الحاجة الى كسب رضاهم بل العكس هو الذي حصل حيث ازداد اعتماد المواطنين على الدولة ، وبالتالي اخضاعهم جميعا لها . وكل هذا حدث بفعل (الريع النفطي) .

ثانيا :- كما ان التجربة العملية للتنمية في العراق خلال تلك الحقبة من الزمن تشير الى ان الزيادة المضطربة في الريع النفطية دفعت القائمين على عملية التنمية بدفعها بعيدا عن استخدام السياسات الاقتصادية والمالية الرشيدة ، الامر الذي غالبا ما ادى بهم للوقوع في حالات العجز في الموارد النفطية واضطرار السلطة في اللجوء الى الاقتراض الاجنبي واغراق البلد بالديون .

ثالثا :- ولكون الاستثمار العام لا يمول من الفوائض المالية الناجمة عن النشاطات الاقتصادية بمشاريع القطاع العام القائمة ، بل من الايرادات النفطية وبلاستعانة احيانا بالقروض الاجنبية ولهذا فان الوفاء بالالتزامات المالية لمواجهه متطلبات مشاريع التنمية ظل رهنا بالعوائد النفطية ، الامر الذي جعل من عملية التنمية برمتها اسيرة بالظروف الدولية المؤثرة على السياسات النفطية وبالتحديد تقلبات الاسعار .

رابعا : في الوقت الذي أكدت فيه تجربة التنمية في العراق على الارتباط الوثيق بين الانفاق العام والريع النفطي فإن هذا الارتباط كان يمكن ان ينجم عنه احتمالين متناقضين :

الأول هو ايجابي وينتلخص في اهمية تأمين الاستثمارات المطلوبة لإقامة المشاريع لأغراض التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية وهذا أمر جوهري بقصد بناء الهيكل الاقتصادي في البلد وتنوعه وذلك بفعل تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية في تمويل هذه المشاريع وكذلك لتحقيق عملية التنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية .



جدول رقم (2) الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التغيير للسنوات 1976 - 1985

القطاعات والصناعات	القطاعات والصناعات	القطاعات والصناعات	القطاعات والصناعات	القطاعات والصناعات																	
القطاعات والصناعات	القطاعات والصناعات	القطاعات والصناعات	القطاعات والصناعات	القطاعات والصناعات																	
1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	الفرق بين 1985 و 1976	30.3 +	10.1+	8.5+	1.6+	11.1+	2.6+	8.0+	21.2-	3.0 -	30.0-	6.0+

المصدر للجدولين 1 و 2 استخرجت النسب بالاستعانة ب :-

1- السنوات 1965 - 1969 من الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية ، بغداد ، وزارة التخطيط 1975

2- الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية :-

أ) السنوات 1970-1974 من الناتج المحلي الاجمالي و الدخل القومي في العراق للسنوات 1970-1974 بغداد وزارة التخطيط 1970

ب) السنوات 1975-1983 من الناتج المحلي الاجمالي و الدخل القومي في العراق للسنوات 1975-1983 بغداد وزارة التخطيط 1975

ج) السنوات 1984-1985 من الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي في العراق للسنوات 1984-1985 بغداد وزارة التخطيط 1984

3 - 2 : السياسة النفطية بعد عام 2003

في المباحث السابقة تم القاء الضوء على نتائج السياستين الاقتصادية والنفطية وكيفية ادارتها من قبل الحكومات السابقة ، وقد توصل البحث الى ان النتائج التي اسفرت عن جهود التنمية كانت مخيبة للآمال والسؤال هنا هل : ان السياسة التي اعتمدها وزارة النفط العراقية بعد عام 2006 ، وفيما سمي بعقود تراخيص الانتاج تمثل سياسة نفطية الهدف منها تلافي سلبيات الماضي . املا في توجيه عملية التنمية بما يؤدي الى انجاز عملية التنمية المستدامة ؟

وبما ان المعلومات الكاملة عن عقود تراخيص الانتاج لم تنشر كاملة وبشفافية إلى الشعب . ولهذا فان الملاحظات الموجزة التي سنتطرق لها على تلك السياسة قد بينت على اساس تصورنا كاقصاديين وليس كخبراء نفط ، على مانشر في الاعلام حول جولات التراخيص الاربعة للأعوام من 2009 - 2010

وهي معروضة في الجدول الاتي :-



التصدير لان ذلك يحقق هدفها. ثم كيف سيتم التعامل مع الكميات الفائضة عن التصدير لاي سبب كان ؟ هل اشترط على الشركات الاجنبية بناء مخازن كافية لغرض خزن الكميات الفائضة عن التصدير ؟

ثالثا : البنية التحتية للقطاع النفطي : مع ان الكميات المصدرة من النفط الخام العراقي كانت متواضعة في السنوات السابقة ، الا ان البنية التحتية للقطاع النفطي شكلت عائقا لتلك الصادرات بسبب كونها كانت متردية والخزانات متقادمة او الانابيب المستخدمة في نقل النفط الخام مستهلكة ، فهل اخذت وزارة النفط كيفية تلافي المشكلة مع بقاء البنية التحتية للنفط كما هي ؟ وهل اشترطت على شركات النفط ان تقوم بإصلاحها ؟ وكيف ؟ ومتى ؟ وكم سيكلف ذلك ؟

رابعا : كان على وزارة النفط الاستفادة من اخطاء الماضي ، بالاستخدام غير السليم للسياسة النفطية ، فكان عليها ان تعطي الاولوية على استخراج النفط للطلب المحلي ، اي لتغذية الصناعات التي تعتمد على النفط الخام ومن ثم تصدير الفائض. بينما التزمت الحكومة بموجب تلك العقود الى زيادة الانتاج وتصديره للخارج لمدة ربع قرن قادم . فهل تشكل سياسة نفطية كهذه رؤية استراتيجية لتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة ؟ وهل مثل هذه السياسة ستخرج الاقتصاد العراقي من فلك الريعية التي وقع الاقتصاد الوطني فيها ؟

خامسا : ان سياسة التراخيص في الانتاج يمكن ان تتلائم مع اقتصاد وصلت فيه الصناعات النفطية درجة متقدمة من التطور ، وكذلك إتمام القوانين التي تتضمن سلامة وحماية تلك الصناعات ، فهل ان مستوى الصناعة النفطية في العراق اصبحت فعلا مؤهلة لان تقوم الوزارة بمثل هذا الاجراء ؟ لاشك ان الجواب واضحا ، وعليه فان هنالك اكثر من سؤال واعتراض على هذا الاجراء ؟

سادسا : مسألة التكاليف: كما يبدو وحسب الاتفاق مع الشركات الاجنبية بان العراق يتحمل كافة التكاليف التي تنفقها الشركات على عملية انتاج النفط الخام بما ذلك اجور العاملين وما يحتاجونه من سكن وسفر وغذاء ... الخ .

وحسب ما ذكره بعض الخبراء (منير الجليبي) بان العقود لا تتضمن معايير واضحة لمراقبة حسابات الشركات . فهل الوزارة تملك امكانية التدقيق على هذه الشركات ؟ وكيف سيتم ضبطها وعدم التلاعب في الأكلاف ؟ سيما وان هناك - كما يقال - شرط بان الشركات تقدم حساباتها ، وعلى الحكومة تدقيقها خلال مدة يتفق عليها ، واذا لم يحصل اعتراض عليها تعد نافذة ؟

سابعا : مسألة بناء محطات لتصفية المياه: ان بعض الحقول النفطية تحتاج الى ضخ مياه بمواصفات جيدة لغرض تسهيل عملية استخراج النفط . وهذا يتطلب اقامة محطات تصفية خاصة ، لان ضخ المياه العادية ستكون ملوثة وتؤثر ايضا على تلوين المياه الجوفية فهل تم مراعاة هذه النقطة في العقود ؟ ثم ماذا عن التكاليف الاجتماعية ؟ والمقصود بها تكاليف التلوث البيئي والاضرار البيئية الناجمة عن استخراج النفط الخام وحرق الغاز . ماذا تم بشأن حماية البيئة من تلك الاثار ؟

ثامناً: يبدو ومن خلال السرعة التي تمت فيها الموافقة على توقيع هذه العقود انها اساسا لم تستند على سياسة نفطية محددة ، وانما تمت بناءً على اجتهادات شخصية للوزارة ، ولم ترسل الى مجلس النواب



للمصادقة عليها ، ونفذت بسرعه تثير الكثير من التساؤلات . فهل مصير البلد الاقتصادي يمكن ان يتم التعامل معه بمثل هذه السياسات ؟

تاسعاً : الاستراتيجية التي تم في ضوءها عقود تراخيص الانتاج . نسب الى السيد وزير النفط (الشهرستاني) قوله في احد الصحف المحلية (من خلال جولات التراخيص التي بلغت المشاريع النفطية الانتاجية ذروتها ، وتم اجراء العشرات من العقود والتواقيع عليها من خلال جولات تراخيص الانتاج التي عكست نموا مزدورها في الاقتصاد العراقي تمثل في رسم خطط تنموية مستقبلية ، تؤدي الى تطوير الاقتصاد العراقي) لا نريد ان نسأل عن النمو المزدهر الذي تحقق ، ولكن السؤال: هل فعلا توجد لدينا خطط اقتصادية حاليا ؟ وهل لدى وزارة النفط فعلا سياسة نفطية معتمدة ؟

وبما ان امد العقود الموقعة ممتدة لمدة 25 سنة قادمة . فهذا يعني ان الوزارة اخذت بمفهوم التخطيط بعيد المدى ؟ فهل يوجد في العراق الان مثل هذه الخطة ؟

من الناحية العلمية ان اي سياسة اقتصادية يجب ان تستند الى استراتيجية واضحة ومحددة للبلد وكما هو معلوم ان الاستراتيجية تعني تحديد الاهداف بعيدة المدى التي يروم المجتمع وقيادته السياسية بلوغها خلال فترة ممتدة من الزمن ، ومن هذه الاستراتيجية تشتق السياسة الاقتصادية ، ومنها السياسات الاخرى كالنفطية والنقدية - السعرية ... الخ ، ثم تحول السياسات الى خطط ، والخطط الى برامج سنوية للتنفيذ .

والسؤال الان : ماهي السياسة النفطية التي اعتمدها وزارة النفط في سياستها لتوقيع العقود ؟ وهل ان شروط وضع مثل هذه السياسة متوفرة لدى ادارة الوزارة حاليا ؟ وهل ان الظروف الامنية السائدة تسمح بتنفيذ مثل هذه السياسة ؟ اي سياسة مستندة الى استراتيجية بعيدة المدى .. ؟ وهل ان الاهداف الاستراتيجية لدى القيادة السياسية في البلد متوافقة ام متقاطعة ؟

لا نريد الاسترسال في تقديم النقد او الاستفسارات ، ولهذا نقف عند ملاحظة صغيرة اخيره وهي ، ما سبب السرعة التي تمت فيها عمليه توقيع العقود ؟ ولماذا لم تعرض على مجلس النواب ؟

ليس القصد من كل هذه التساؤلات هو التشكيك بالنيات الوطنية للقائمين على ادارة وزارة النفط ، لكن نرى ما تم هو اجتهاد القصد منه تنميه الاقتصاد الوطني ، لكنه اجتهاد عليه اعتراضات عدة ، وعسى ان تُعدّل في الوقت المناسب .

الخاتمة :

لمقتضيات الايجاز في هذا البحث سوف نوجز بعض ما توصل اليه البحث من نتائج ، وسيتم الاشارة فقط الى بعضها ، وللسبب نفسه سنحاول ايجاز المقترحات .

اولا : النتائج من نتائج البحث :-

1- اثبتت العديد من الدراسات التي تناولت بالتحليل العديد من الدول النامية التي تتوفر لديها الموارد الطبيعية ، ان تلك الدول تعثرت في ادائها الاقتصادي مقارنة بجيرانها الاقفر بالموارد الطبيعية ، ومنذ ذلك الحين برز مصطلح (لعنة الموارد النفطية) يغزو الادب الاقتصادي .

2- كما بينت الدراسة ان هناك تناقضا واضحا بتجربة العراق بين الربيع النفطي والتنمية ، فبدلا من ان تهئ الموارد النفطية فرصاً حقيقية لزيادة التراكم الرأسمالي ، والتمهيد لبلوغ اهداف التنمية



المصادر

المصادر العربية

1. استراتيجية التنمية الوطنية (NDS) في المنطقة الجنوبية من العراق، يناير 2006، من الخلاصة التنفيذية : ملخص لأدارة الحوار الاقليمي.
2. تيري لين كارل ، مخاطر الدولة النفطية ، تأملات في مفارقة الوفرة ، في النفط والاستبدال.
3. جريدة الوقائع الرسمية ، القانون رقم 35 لسنة 1951 والقانون رقم 25 لسنة 1951 والقانون رقم 43 لسنة 1956 والقانون رقم 14 لسنة 1956 .
4. جريدة الوقائع العراقية ،قانون رقم 70 لسنة 1974.
5. صبري زاير السعدي ، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث 1951 – 2006 ط 1 2009 ، دار المرعي للثقافة والنشر .
6. صدمة الموارد الطبيعية في النفط والاستبدال ، Profssor Pual Steven.
7. كامل العضاض ، هيكل الاقتصاد العراقي و المشكلة الريعية ، عوائق امام تحقيق تنمية مستدامة . بحث مقدم للملتقى الاقتصادي العراقي العلمي الاول لتشكيلة الاقتصاديين العراقيين ، بيروت 30 آذار 2003.
8. مايكل روست ، الاقتصاد السياسي للجنة الموارد ، نقد وتحليل الادبيات النفطية في : النفط والاستبدال ، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، مجموعة باحثين ، ط 1 2007 .
9. منير الجلبي ، نظرة موضوعية على عقود التسيط العراقية مقالة مترجمة للكاتب على مجلة Mess بالانكليزية.

المصادر الاجنبية

10. David Ricardo , on the Principles of Political Economy and Taxation 1809.
11. Hazem Reblawi , The Retire States in the Arab world , (New York Croom Helness) 1987 PP82-83.
12. Sassoon Joseph , Economic policy in Iraq, 1932-1956, Frank Cass tco LTDEngland 1987. London.